

معجم الفقه والقانون

معا . وأينا لزاما علينا أن نميز بين الفئة الاولى من المصطلحات العربية وبين الفئة الثانية فرمزا الى الاولى وهي المترادفات بعلامة = ورمزا الى الثانية وهي المعاني المتعددة بعلامة + وينبغي أن ننبه على أننا لم نعتبر مترادفين مصدر الفعل العربي في صيغته المتعدى بها الى الغير ومصدره في صيغة المطاوعة كما يتبين ذلك بوضوح في المثل التالي الذي نسوقه من أول مصطلح في هذا المعجم :

1 - خفض = انقاص + انخفاض Abaissement — 1.

الكلمة الفرنسية هي في نفس الوقت مصدر . لفعل « Abaisser » في صيغته المتعدى بها الى الغير والتي يعني فيها « خفض » و « انقاص » ومصدره في صيغته التالية « s'abaisser » صيغة المطاوعة والتي يعني فيها « انخفض » . فأننا لم نعتبر كلمة « انخفاض » مرادفة لكلمة « خفض » وانما اعتبرناها مغايرة لها ولذلك رمزنا الى تباين المعنى بينها وبين « خفض » و « انقاص » بعلامة + بينما رمزنا الى ترادف كلمتي « خفض » و « انقاص » بعلامة = ..

ورأينا من الفائدة كذلك أن ننبه على المقابل العربي الوارد في أكثر من مصدر فرمزا اليه بعلامة : x وبهذا الصدد نوضح أن وضعنا مقابلا عربيا واحدا أمام المصطلح الاعجمي لا يعني بأي حال أن ذلك المقابل قد تم الاتفاق عليه في جميع البلاد العربية ولا وقع عليه حتى اجتماع مصادر هذا المعجم بل على العكس أن وجود مقابل عربي واحد أمام المصطلح الاجنبي بدون هذه العلامة يعني أنه لم يرد ذكره الا في مصدر واحد من المصادر التي بين ايدينا والتي ذكرنا اسماءها في آخر المعجم .

اصدر المكتب الدائم القسم الاول من معجم الفقه والقانون وهو جزء من عشرة اجزاء وقد وزع على اوسع نطاق في العالم العربي واليكم هذا البيان حول المعجم الجديد :

ان جمع العرب من مصطلحات كل علم وفن المتفرق في بطون شتى الكتب والمجلات وغيرها من المصادر عمل ضروري لتنسيق التعريب ولتوحيد المصطلحات في مختلف البلاد العربية ، والغرض من هذا المعجم هو ان يحقق هذا العمل في الميدان القانوني بجمعه حصيلة ما عرب في العالم العربي حتى الآن من المصطلحات القانونية الفرنسية واللاتينية . ولبلوغ هذا الغرض عمدنا الى تجريد هذه المصطلحات من معاجم الترجمة والكتب والمجلات وغيرها من المصادر التي بين ايدينا والى ترتيب جزائرتها حسب حروف الفاظها الاعجمية قبل طبعا على الورق المهرق واخراجها في هذا المعجم الفرنسي — العربي «معجم الفقه والقانون» الذي سنصدر اجزائه كلها ان شاء الله على شكل هذا الجزء الاول الخاص بحرفي «A» و «B»

وقد رقمنا المصطلحات العربية والاعجمية ترتيبا متسلسلا وذلنا هذا الجزء بفهرس لمفرداته العربية مرتبة ترتيبا الفبائيا لتيسر الحصول على مقابلها الفرنسي او اللاتيني وبذلك نجعل أيضا من هذا المعجم الفرنسي — العربي معجما عربيا — فرنسيا الى حد ما .

وميزة هذا المعجم هي انه يضع أمام كل مصطلح فرنسي او لاتيني مقابلته العربية المتعددة اما بسبب الاختلاف في الترجمة واما بسبب دلالة المصطلح الفرنسي على أكثر من معنى واما للسببين

المعجم القانوني المراد له الاستقراء لتكامل بها مادة الجزء الثاني والجزاء الباقية كما نرغب اليهم في التكرم بإبداء الملاحظات والمقترحات التي قد تبدو لهم بشأن المنهاج الذي سلكناه في إعداد هذا المعجم وسنكون لصنيعهم من الشاكرين .

وبقي علينا ان نقول ان هذا العمل اللغوي الهام قد امكن انجازه بمساعدة مصلحة التعريب التابعة لمكتب التسويق والتصدير بالدار البيضاء وبفضل رجال هذا المكتب الحازمين وعلى رأسهم المدير العام السيد عبد الوهاب المراتي ونائب المدير العام السيد عبد الرزاق مكواري . وليس هذا المعجم سوى جزء من العمل الضخم الذي يشارك فيه مكتب التسويق والتصدير مشاركة فعالة الى جانب سائر الهيئات اللغوية في العالم العربي .

وقد اشرنا بحرف «ب» الى المصطلحات البريدية ويخرفي «فهم» الى مصطلحات الفقه المالكي وبـ «م» الى مصطلحات النصوص التشريعية للملكة المغربية نظرا لما لها من صبغة خاصة ، ولم نشر الى هذه المصادر الا عند انفرادها بمقابل عربي يختلف عن المقابلات الواردة في بقية المصادر او عندما لا يوجد مصطلحه اصلا في غيرها .

ونود ان نشير الى ان مصادر كل جزء من هذا المعجم ستكون اوفر من مصادر سابقه وذلك لاننا نتوخى استقصاء جميع المعربات القانونية في مختلف مصادرها ونحرص على الا يفوتنا منها الجديد .

واننا لندرجو من قرائنا الكرام ان يتفضلوا بارشادنا الى ما قد نكون اغفلناه من المعاجم والكتب القانونية التي يرونها جديرة بأن تكون من مصادر هذا